التبويب الصرفي (بين القدامى والمتأخرين)

لتبويب العلوم كافة أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها في مقام التعرف إلى طبيعتها ومراحل تبلورها حتى تصل إلى صورة ما معينة، وكذلك في إظهار التصورات الكلية لكل علم وماهو أساسي فيه عند عامة المشتغلين به وقد ذكر بعضهم أن العلم يعرف ويتميز عن غيره بالتقسيم والمباحث، ومن ثم يحكم على كتاب ما مثلاُ بأنه في علم «إعراب القرآن» لا في علم «النحو»، وإن كان مشتملاً على قدر كبير جداً من النحو ومسائله. . ولهذا يمكن أن يسهم تتبع التبويب وتطوره من مرحلة إلى مرحلة تالية في كل علم من علوم العربية وغيرها في الكشف عن تشكل العلم ثم استقراره على حالة معينة. وقد تصدى بعض الباحثين لتتبع ترتيب الأبواب الصرفية تأريخياً، وحاولوا تلمس دلالات تطور الترتيب الصرفي في مؤلفات النحاة وسنقتصر هنا على عرض مجمل فلسفة التبويب الصرفي وتصنيف قضاياه الرئيسة بحسب ما بدأ به العلم ثم انتهى إليه. وذلك من أجل بيان نوع القضايا التي عين بها العلم في نموذجه الأول، ومن ثم التدرج في إضافة أنواع أخرى منها حين جدت الحاجة إلى ظهور النموذج التالي لدواعٍ وأسباب معينة ستتضح. وسنقف في هذا الجزء أيضاً على المشكلات التي عرضت للتبويب بعد أن أضيف إلى الأبواب القديمة أبواب أخرى

يمكن القول إجمالاً هنا إنه بعد أن مر التبويب بمراحل وأطوار انتهى انقسام الأبواب في عامة كتب الصرف المتأخرة إلى بابين رئيسين هما: تصريف الأفعال، وتصريف الأسماء، وباب ثالث يضم القضايا المشتركة بين الأسماء والأفعال، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته حين نستعرض فهارس كتب الصرف المتأخرة. وقد يبدو أن السبب المنطقي لهذا هو انحصار نظر الصرفي في نوعين من الكلمات، هما الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة. ففي حين اقتصرت كتب الصرف الأولى على أبنية الأسماء والأفعال والإعلال ومسائل التمرين، وسار على هذا المنهج في التبويب عدد من الكتب الصرفية الأولى.

غير أنه ينبغي التنبه إلى أن بعض الأبواب في داخل الأقسام الثلاثة الرئيسة كما استقرت في المؤلفات المتأخرة لم تكن ضمن فلسفة علم الصرف الرئيسة التي قام العلم بناءعليها في أول مراحله؛ لخروجها عن مبدأ «الاشتقاق» العام الذي يحكم هذا الفن، ولم تكن لتدخل في

التبويب لولا ضرورة من ضرورات هذا المبدأ العام اقتضت دخولها فيه بعد أن كانت مستبعدة منه، فأبواب التصريف غير الاشتقاقي، كالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسب، لم تكن لتدخل في الصرف بحسب نموذجه القديم لولا أثرها في تغيير البنية كتثنية المقصور والمنقوص والممدود وجمعها، أو أثرها في اجتلاب بنية خاصة بها كأبنية المؤنث بألفي التأنيث المقصورة والممدودة، ونحو ذلك ،وكذا قد يبدو في قولهم في باب النسب: إن هذا النوع يكون بإلحاق الكلمة يا مشددة من آخرها مع كسر ما قبلها، موهماً بأن هذا الباب كله قد جا كذلك بمقتضى فلسفة العلم الاولى، في حين لم يضمن القدامى باب النسب إلا لضرورة ما يحصل لبعض أنواع البنية من حذف أو قلب ونحو ذلك. وهذا هو ما يفسر استبعاد علما العربية في أول مراحل علم الصرف هذه الأبواب والاقتصار على الأبواب التي سموها بأبواب التصريف، ورأوا أحقيتها بأن تكون من صميم العلم، وهي أبنية الأسما والأفعال وأبواب الإعلال.

ولعل من الوضوح بمكان أن المصادر والمشتقات لم يبوب لها نصاً في مؤلفات الصرف الأولى، أي : لم تسم أبواب: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة... إلخ، في مؤلفاتهم على النحو المعهود في كتب الصرف المتأخرة؛ لأنها جميعاً من تصريفات أبنية الفعل، فترد بطبيعة الحال مع أبنية الأفعال، كما يرد ذكرها في الصيغ التي يزاد فيها مع حروف الفعل حروف أخرى في مواضع معينة لأغراض معينة. والمهم في هذا السياق هو أن هذا الأمر سببه الرئيس أن النموذج عند الأوائل يعرض ما به تُفهم البنية صرفياً، وبيان ما يحصل فيه من التصرف والتغير فيتبين به الأصل، وليس تعليم طرق التصريف والتغيير، ولا بيان قواعد التصريف والتغيير.

ومن هنا اختلفت صورتا النموذج (القديمة والحديثة) اختلافاً جوهرياً من حيث طبيعة التناول ومن حيث الأغراض التي يحققها التناول في كل واحد منهما. اذ نشأ النموذج في أول الأمر في ظرف لا يحتاج فيه إلى العلم بطرق صياغة المشتقات والتصغير والتكسير والتثنية ونحو ذلك، بل نشأ في ظرف الحاجة إلى إعادة ماهو من الصيغ متغير بأسباب صوتية إلى أصل بنائه، بينما نشأ النموذج في صورته المتأخرة في ظرف أصبحت الدراسات اللغوية كافة تنحو نحو تعليمها من لا يعلمها. فالتحليل كانت سمة التأليف عند المتقدمين كما هو واضح، والتعليم سمة تأليف المتأخرين. ومن ثم طغى على تصورات المتأخرين لمعنى هذا العلم وتعريف مفهومه: طرق صياغة جميع الكلمات والصيغ التي تنتمي إلى الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة كافة، وكذا ما يحصل لها من تغيير مفردة أو مركبة، وموصولة بما بعدها أو موقوفاً عليها. ويلحظ المتتبع لتعريفات المتأخرين لعلم الصرف هذا الأمر واضحاً أشد الوضوح.

وهناك أمر آخر وهو أن أبواب العلم في مراحله المتأخرة قد حصل لها تطور ملحوظ تبعاً لتنامي الحاجة إلى شمول العلم جميع صور تغيير البنية وتصريفاتها، والحاجة إلى تعلم قواعد التغيير والتصريف، وأن ذلك قد يؤدي إلى التباس صورة الدرس الصرفي وعدم وضوحها في الأذهان، مالم تُفهم التطورات في سياقها. فاذا كانت أبواب التصريف غير الاشتقاقي الخاصة بالأسماء، كالتثنية والجمع والتصغير والنسب، قد استبعدت من أبواب الصرف في أولى مراحل العلم؛ لخروجها عن مبدأ الاشتقاق العام الذي يحكم الصرف في عمومه كما تقدم، فإنها أدخلت في مراحل تالية ولم يمكن تجنب تضمينها في العلم إلى الأبد؛ بسبب حاجة الأبواب الأخرى إليها، لتداخل مسائل هذه مع تلك من جهة، ومن جهة أخرى لأن متأخري الصرفيين شعروا بضرورة إدخال كل تغيير يطرأ على البنية ليشمل العلم في نهاية المطاف جميع ما يحصل من تغيير في بنية الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة بلا استثناء. غير أن اختلاف المناحي في تناول الباب الواحد قد أدى إلى تكرار بعض المسائل، وتداخل بعضها الآخر مع أبواب أخرى بحيث يلزم بالضرورة تناول بعض مسائل بابٍ ما في ضمن مسائل باب آخر. فلو نظرنا إلى باب التصغير . على سبيل التمثيل لا الحصر . لوجدنا أنه بناء منظور فيه إلى الحركات والسكنات وبناء التصغير الثالثة؛إذ إن فُعيل وفعيعل وفعيعيل أوزان عروضية لا صرفية، ولا يتعين بها أصلي ولا زائد،

بل هي حركات وسكنات ثابتة، غير أنها أوزان لاداء معنى التصغير ينتج عن سبك البنا عليها وجوه متعددة من التغيير يحتاج إلى ضبطها بالميزان الصرفي. فَسر الاعتناء به في الصرف إذاً قد جاء من جهة كونه تغييراً يؤدي إلى إعلال أو إبدال أو حذف حين تلتقي أصوات إما يستحيل أداؤها كما تقتضيه بنية التصغير وإما تستثقل بها البنية فيتحول عنها إلى الوجه الأخف، وهكذا. وقد يتوهم أنه تُضمن في أبواب التصريف لكونه صيغةً يحتاج إلى معرفة قانونها، والامر ليس كذلك. كما أنه قد اعتني به أيضاً من جهة كونه معيناً على معرفة الأصل الواوي واليائي. وقد أوجب اختلافُ الجهات المعتنى بها في التصغير أن تتضمن مسائلُه مسائلَ تنتمي إلى أبواب أخرى؛ إذ لزم أن يكون من بين مسائله مثلاً قلب الألف ياء في نحو كُتَيب ومصيبيح، والواو ياء في نحو عصيفير، وهي من مسائل الإعلال، وأن يكون منها تصغير ما على مويه وقيمة على قويمة وباب على بويب... إلخ وهي من المسائل المتعلقة بالأصل الواوي واليائي... إلخ. هذا فضلاً عما يتضمنه التصغير من علاقات نحوية تستوجب تناولها في علم النحو، كقولهم: إن التصغير بمثابة الصفات المشتقة؛ لأنه يتحمل الضمير؛ إذ يصح الإخبار به في نحو «هو رجيل» لأنه مساو لقولك هو حقير أو صغير، وما يتضمنه من علاقات دلالية كدلالة التصغير على التحقير والتقليل والتحبب... إلخ. ولهذا لا وجه لأن نعد موازين التصغير وجموع التكسير (الموازين العروضية) من الموازين الصرفية كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين.

وحين نسير مع التبويب ومع تسمية القضايا التي تعالجها الأبواب إلى آخر المراحل التي انتهى إليها علم الصرف عند المتأخرين، مقسمة على الأقسام الثلاثة الرئيسة (تصريف الأفعال، تصريف الاسماء ،المشترك)، نلحظ أن قضايا تصريف الفعل لا تكاد تخرج عن القضايا الآتية: (انقسام الفعل إلى صحيح ومعتل، وإلى ماض ومضارع وأمر، وإلى جامد ومتصرف، وإلى لازم ومتعد، واتصاله بالضمائر، وتوكيده بالنون، وما يتصل به مع فاعله المؤنث، وأبنيته المجردة والمزيدة، ومعاني الصيغ المزيدة).وقضايا تصريف الاسم هي: (انقسام الاسم إلى صحيح ومعتل، وإلى جامد ومشتق، وإلى منقوص ومقصور وممدود وصحيح، وتثنية الأسما وجميعها جمع تصحيح، وصيغ جمع التكسير، وأبنية المصادر، والمشتقات، والتصغير، والنسب). أما المشترك فيضم: (الإعلال والإبدال والإدغام، وهمزة الوصل، والوقف، والإمالة، والتقا الساكنين). وهو تبويب يحكمه بصورة رئيسة منحى التعريف بقواعد الصياغة، لا التعرف إلى حقيقة الصيغة وتحليلها انطلاقاً من المعرفة المسبقة بالقواعد.

ومن الواضح أن من هذه الأبواب أبواباً لا يمكن تجنب تكرار الحديث في بعض قضاياها في غير موضع. إذ يحصل في الفعل والاسم معاً بعض التشابه في الأحكام ويجري على أحدهما بعض ما يجري على الآخر، كالصحة والاعتلال والاتصال بالضمائر، ونحو ذلك. وكذا لا يمكن النظر في بعض التصاريف الخاصة بالأسما إلا من خلال الأفعال، كالمشتقات (ماكان يسمى الأسما التي تجري على أفعالها)، وأبنية المصادر ونحو ذلك. ثم إن التكرار والتداخل يحصل في بعض هذه الأبواب بين علمي النحو والصرف غير أنه لابد من الإشارة هنا إلى أن النحاة والصرفيين واللغويين عامة لم يشعروا بأن الحاجة ماسة إلى فصل أبواب هذه العلوم ومباحث كل باب فيها، أو إلى منع تكرار الأبواب والمباحث في داخل العلم الواحد أو اشتراكها بين أكثر من علم. ولهذا لم يجرِ في مراحل تطور علم الصرف أو غيره من علوم اللسان جهود واضحة لمحاولة الفصل التام بين المباحث ومنع تكرارها، وما حصل تدريجياً من انفصال نسبي لكل علم عن آخر واستقلاله عنه بقضاياه ومباحثه إنما كان تطوراً طبيعياً حتمياً تستوجبه طبيعة العلم لا أكثر.

وكما أضاف المتأخرون إلى أبواب الأقدمين أبواباً أخرى على النحو الموصوف آنفاً، اختفى عند المتأخرين باب كان المتقدمون يحرصون على إيراده في كتبهم، هو باب «مسائل التمرين». ولذلك سبب وجيه يعضد ما نحن بصدده هنا. ذلك أن العلم حين كان في أول عهده لا يعنى إلا بالأبنية وما يحصل لحروفها من إبدال أو إعلال بالقلب أو بالحذف أو بالنقل عند اتصالها بحروف أخرى كان لهذا الباب ضرورة عملية، من حيث هو أشبه بالجزء العملي التطبيقي الذي يلي في الأعمال العلمية إطارها النظري. أما حين تحول النموذج إلى صورة أخرى هي العلم بقوانين صياغة المصادر والمشتقات والتصغير والتكسير والتثنية والنسب والاتصال بالضمائر وقواعد الإعلال والإبدال وأحوال الوقف همزة الوصل... إلخ. لم يعد لهذا الباب فائدة عملية كما كان في السابق، ولهذا أصبح أغلب المحدثين يصفون هذا الباب بـ «التمارين غير العملية»، وكثرت الدعوات إلى هجره؛ لعدم الفائدة منه.

أما سبب عدم اكتراث الدارسين المعاصرين باختلاف الأبواب والقضايا التي اعتنى بها علم الصرف عند المتقدمين عنها عند المتأخرين، وعدم حمل ذلك على أنه دلالة على صورتين مختلفتين للنموذج الصرفي، فيبدو أنه يكمن في تلقي الدارسين المعاصرين على نحو مخصوص مجملَ الدرس النحوي والصرفي التراثي عامة. وقد أسهم هذا التلقي في تكريس الاعتقاد بصورة معينة لطبيعة كل نموذج من نماذج علوم اللسان العربي كلها، وليس النموذج الصرفي وحده. وسنقف في المحاضرة القادمة بإيجاز عند أهم ملامح الصورة المستقرة في أذهان المعاصرين عن النموذجين النحوي والصرفي التراثيين؛ لتتبين أهم العوامل التي وقفت حائلاً دون إدراك تطور النماذج الإرشادية العلمية وتبدلها في المراحل المتعاقبة المختلفة.